

Distr.: General
26 March 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد

فيينا، ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

البند ٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: الممارسات الجيدة والمبادرات
في مجال منع الفساد: تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد
(المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (الفقرتان ١ و ٢ من المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ١/٦ المعنون "مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات. وطلب المؤتمر، في قراره ٦/٦ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن يحدد الممارسات الجيدة المقارنة بشأن تدابير منع الفساد، وأن ييسر تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين الدول الأطراف.

٢- وقرّر المؤتمر، في قراره ٨/٨ المعنون أيضاً "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر التاسعة.

* CAC/COSP/WG.4/2020/1.



- ٣- وقرّر المؤتمر، في قراره ٧/٨ المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد"، أن يدرج مسألة تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في جدول أعمال الفريق العامل.
- ٤- وعملا بتلك القرارات، وبعد التشاور مع الدول الأطراف، أُدرج موضوع تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (الفقرتان ١ و ٢ من المادة ٦ من الاتفاقية) في جدول أعمال هذا الاجتماع لكي ينظر فيه الفريق العامل.
- ٥- وكان الفريق العامل قد أوصى، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته، إلى تبادل تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن يجري ذلك باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية وبما يشمل، عند الإمكان، ما حققته من تجارب ناجحة وما واجهته من تحديات وما تحتاج إليه من مساعدة تقنية وما استخلصته من دروس في التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعد ورقات معلومات أساسية تتضمن تلخيصاً لتلك المعلومات، وقرّر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدّمت ردوداً كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.
- ٦- ووفقاً لما تقدم، أُعدّ هذا التقرير بناء على المعلومات المتعلقة بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية، والمقدّمة من الحكومات رداً على مذكرة شفوية من الأمانة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠، وعلى تحليل للخلاصات الوافية لتقارير الاستعراض القطرية الصادرة في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وحتى ٥ آذار/مارس ٢٠٢٠، كانت قد وردت ردود من ٢٢ دولة طرفاً، هي: إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كرواتيا، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٧- وقد أُتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة الدول الأطراف المعنية، على الموقع الشبكي للمكتب،^(١) وأدرجت في الموقع الشبكي المواضيع الذي أنشأته الأمانة.^(٢)
- ٨- ولا يُقصد من هذه الورقة تقديم تقرير شامل في هذا الشأن، بل تقديم موجز للمعلومات الواردة من الدول الأطراف والدول الموقّعة.

(١) انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session11.html

(٢) انظر <http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/preventive-anti-corruption-bodies.html>

ثانياً- تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف والدول الموقعة

ألف- الخلفية المواضيعية

٩- تشكل فعالية تدابير مكافحة الفساد أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الاتفاقية إلى تحقيقها. فالمادة ١ من الاتفاقية تنص على أن واحداً من أغراضها الثلاثة يتمثل في ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد على نحو أكفأ وأبج. ويتجلى ذلك في نص فرادى مواد الاتفاقية، حيث يظهر مصطلح "فعال" ومرادفاته بأشكال مختلفة بما يتجاوز مجموعته ٤٠ مرة.

١٠- وتنص الفقرة ١ من المادة ٦ من الاتفاقية على أن تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، بوسائل مثل: (أ) تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة ٥ من هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقه، عند الاقتضاء؛ (ب) زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها.

١١- وبالإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة ٢ من المادة ٦ على أن تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة. وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له. وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

١٢- وتحدد الاتفاقية بوضوح عدداً من المقومات الرئيسية لتعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، وهي "ما يلزم من الاستقلالية"، و"الموارد المادية" و"الموظفون المتخصصون"، وكذلك "التدريب" الذي قد يحتاج إليه الموظفون "للاضطلاع بوظائفهم".

١٣- وتنص الاتفاقية أيضاً في الفقرة ٣ من المادة ٦١ منها على أن تنظر كل دولة طرف في رصد سياساتها وتدابيرها الفعلية لمكافحة الفساد وفي إجراء تقييمات لفعالية تلك السياسات والتدابير وكفاءتها. كما تتناول الفقرة ٣ من المادة ٥ من الاتفاقية هذه المسألة بالتحديد، حيث تنص على أن تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للضوابط القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

١٤- وفي هذا الصدد، أحاط المؤتمر علماً في قراره ٧/٨ بالمؤتمر الإقليمي بشأن فعالية الجهود التي تبذلها هيئات مكافحة الفساد ووحدات الاستخبارات المالية من أجل التصدي للفساد وغسل الأموال في أفريقيا، الذي عُقد في موريشيوس في أيار/مايو ٢٠١٨، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، والذي استبينت خلاله الحاجة إلى وضع مؤشرات لقياس الفعالية واعتماد إطار للرصد والتقييم لفائدة هيئات مكافحة الفساد.

١٥- وسلم مؤتمر الدول الأطراف، في القرار نفسه، بأن هناك أساليب متزايدة التعقيد والتطور تُستخدم لتفادي إجراءات مكافحة الفساد، وأقرّ بالتحديات الناشئة التي تواجه جهود مكافحة الفساد وغيره من الجرائم المشمولة بالاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، شجّع المؤتمر الدول الأطراف

على أن تولي الاعتبار الملائم وتقدم الموارد اللازمة لتعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد والهيئات التي تتولى مسؤوليات في هذا المجال، بمراعاة الاتساق مع المادة ٦ من الاتفاقية، من أجل التصدي للتحديات الناشئة في مجال منع الفساد ومكافحته بجميع أشكاله.

١٦- وقد شُدد على أهمية وجود هيئات لمكافحة الفساد ودورها في منع الفساد في قرارات مختلفة أصدرها المؤتمر، مثل القرارات ٢/٣ و ٤/٥ و ٦/٦ و ٥/٧ و ٧/٨. ودعا المؤتمر أيضا، في قراراته ٤/٥ و ٥/٧ و ٧/٨ و ٨/٨، الدول الأطراف إلى أن تحيط علما بإعلان جاكارتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالمبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، المعقود في جاكارتا يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٧- وبغية تعزيز استقلالية سلطات مكافحة الفساد وفعاليتها، يوصي إعلان جاكارتا باتباع ١٦ مبدأ رئيسيا، بما في ذلك إقرار ولايات واضحة، وضمان الأمن الوظيفي، والاستقلال المالي. وفي هذا الصدد، أحاط مؤتمر الدول الأطراف علما، في القرار ٧/٨، بأن المشاركين في مؤتمر جاكارتا قد دعوا إلى كفالة المساءلة والمحافظة على الاستقلال السياسي والوظيفي والتنفيذي والمالي كوسيلة لضمان فعالية هيئات مكافحة الفساد.

١٨- وقد تناول الفريق العامل تنفيذ أحكام المادة ٦ من الاتفاقية في اجتماعه الخامس الذي عُقد في فترة ما بين الدورات، في فيينا في عام ٢٠١٤ حول موضوع "ولايات هيئة أو هيئات مكافحة الفساد المتعلقة بمنع الفساد". وخلصت الأمانة، في سياق تحليلها للردود الواردة من الدول الأطراف والدول الموقعة تحضيرا لذلك الاجتماع، إلى إمكانية تحديد اختلافات مواضيعية رئيسية بين الهيئات التي تقتصر الولايات المسندة إليها على المنع والهيئات ذات الولايات المزدوجة التي تجمع بين المنع وإنفاذ القانون، وكذلك بين الدول التي تؤدي فيها الهيئات المركزية دورا محدودا نسبيا في كفالة التنسيق والاتساق بين مختلف المؤسسات الحكومية، والدول التي تؤدي فيها هذه الهيئات دورا أكبر من ذلك (CAC/COSP/WG.4/2014/2، الفقرة ١٠١).

١٩- ولاحظت الأمانة أيضا أن أحد المواضيع المحورية الرئيسية الناشئة يتمثل في تسارع ازدياد عدد الولايات والمسؤوليات التي أخذت تسند إلى هيئات منع الفساد، وأنه في حين لا يزال الدمج بين الوظائف وتجميعها في هيئة مركزية اتجاها ساريا لدى الدول الأطراف، فقد بينت المعلومات المقدمة أن إسناد مسؤوليات إضافية يجب أن يكون متوائما مع تخصيص موارد بشرية ومالية كافية. وفي الواقع، كانت هناك أدلة تثبت أن العديد من هيئات منع الفساد تعتقد بأن نقصان الموارد اللازمة يعرقل على نحو شديد مقدرتها على القيام بعملها بفعالية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٢ و ١٠٣).

٢٠- ولدى العديد من الدول الأطراف هيئات متعددة لمكافحة الفساد (مثل شيلي وكرواتيا ولبنان ومصر). وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية لا تنص على تطبيق نموذج الوكالة الواحدة لمنع ومكافحة الفساد؛ فهي لا تشترط سوى وجود هيئة أو هيئات لمنع الفساد. وفي الوقت نفسه، أنشأت دول أطراف عديدة هيئات لمكافحة الفساد مكلفة بولايات متعددة الجوانب. فعلى سبيل المثال، لجنة مكافحة الفساد في بوتان هي المسؤولة عن المنع والتثقيف والتحقيق بشأن الفساد والتعاون الدولي.

٢١- وبغية توفير الإرشاد بشأن تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية، على النحو المطلوب في القرار ٦/٧، عقدت الأمانة اجتماعا لفريق خبراء عالمي في كولومبو، في تموز/يوليه ٢٠١٨، من أجل إعداد تعليقات كولومبو على إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد. وتستند تعليقات كولومبو، التي أُطلقت أثناء فعالية جانبية نُظمت في إطار الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في أبوظبي، إلى معايير دولية وممارسات جيدة، وتهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.

باء- عناصر تكفل تعزيز الفعالية

٢٢- شدّدت الدول الأطراف على عناصر مختلفة تعزز فعالية هيئات مكافحة الفساد. وأكدت أن الاستقلالية عنصر رئيسي، لا سيما الاستقلال المالي لتلك الهيئات، والأساس القانوني الذي تقوم عليه، والسلطات الممنوحة لها، وإجراءات تعيين رؤسائها وأمنهم الوظيفي. وتشمل العناصر الإضافية الموظفين المتخصصين وتدريبهم على نحو مناسب، والموارد المالية والمادية، والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٣- وأشارت الدول الأطراف أيضا إلى أهمية وضع إجراءات وضوابط داخلية محكمة لعمل هيئات مكافحة الفساد، وكذلك وجود آليات لرصد وتقييم ما تضرطع به هذه الهيئات من أنشطة. كما سلّط كثيرون الضوء على أهمية إشراك الجمهور، من خلال تعزيز حماية المبلّغين وتحسين التواصل وإشراك عامة الناس.

٢٤- وشدّدت بعض الدول الأطراف على الدور الإيجابي الذي تؤديه التكنولوجيا في تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، والحاجة إلى أن تكون أعمال هيئات مكافحة الفساد موجهة لتلبية احتياجات الجهات المتعامل معها، وأهمية دعمها بتهيئة بيئة تمكينية. وأخيرا، أبرزت إحدى الدول الأطراف دور مصادرة الموجودات دون الاستناد إلى إدانة كأداة قانونية تسهم في فعالية هيئتها المعنية بمكافحة الفساد.

١- الاستقلالية

٢٥- الاستقلالية أمر لا غنى عنه بالنسبة لفعالية هيئات مكافحة الفساد. وهذا ما تقرُّ به المادة ٦ من الاتفاقية، وما أكد عليه المؤتمر مرارا وتكرارا. وفي حين عززت دول أطراف مختلفة استقلالية هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد، أو هي بصدد تعزيزها، بأساليب منها مثلا تكريس وجود تلك الهيئات في دساتير تلك الدول الأطراف (بوتان وجمهورية أفريقيا الوسطى وشيلي ومصر)، أو زيادة سلطات تلك الهيئات (باراغواي وصربيا ومصر والمغرب والولايات المتحدة)، أو ضمان تمتعها بالاستقلال المالي (إسبانيا وإندونيسيا والنمسا وهولندا)، لا تزال العديد من هيئات مكافحة الفساد تعاني من عدم الاستقلالية.

- ٢٦- وبيّن تحليل الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القطرية الصادرة في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ أن نصف الدول الأطراف التي انتهت عملية استعراضها في إطار هذه الدورة قد تلقت توصية بتعزيز استقلالية هيئتها أو هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد المعينة بموجب المادة ٦.
- ٢٧- ونوهت عدة دول أطراف في ردودها المقدمة تحضيرا لهذا الاجتماع بأهمية استقلالية هيئات مكافحة الفساد. وأشارت عدة دول أطراف أيضا إلى أهمية مبادئ جاكورتا في تعزيز استقلالية هيئات مكافحة الفساد وفعاليتها. واقترحت إحدى الدول الأطراف جعل هذه المبادئ ملزمة قانونا من أجل تعزيز فعاليتها.
- ٢٨- وأشارت النمسا إلى استقلالية الميزانية باعتبارها من بين العناصر التي تسهم في فعالية مكتبها الاتحادي لمكافحة الفساد.
- ٢٩- وقد أفادت كل من الهيئة العليا للحكومة الرشيدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والوحدة الوطنية للاستخبارات المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأهمية تمتع بالاستقلال المالي.
- ٣٠- ومن جهة أخرى، أفادت شيلي بأن هيئاتها المختلفة المعنية بمكافحة الفساد تفتقر إلى الاستقلال المالي، وإن كانت مستقلة إداريا.
- ٣١- وفي الصين، تعد لجنة الإشراف الوطنية ميزانيتها الخاصة على أساس قانون الميزانية ولوائح وزارة المالية.
- ٣٢- وفي لبنان، يتضمن مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد أحكاما تكفل استقلالها المالي واستقلاليتها الإدارية وتمتع أعضائها بالحصانات اللازمة. وفي الوقت نفسه، تشارك مؤسسات وطنية مختلفة في منع الفساد، منها مثلا ديوان المحاسبة، والتفتيش المركزي، ومجلس التأديب الخاص.
- ٣٣- وفي هولندا، يتولى كل من ديوان مراجعة الحسابات وأمين المظالم الوطني مسؤولية إدارة مواردهما المالية وتقدير متطلبات الميزانية اللازمة لتمكينهما من تنفيذ ولايتهما.
- ٣٤- وفي المملكة العربية السعودية، تتمتع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد التي عززت أنشطتها، والتي كانت تُسمى سابقا لجنة مكافحة الفساد، بالاستقلال المالي والاستقلالية الإدارية، وتقدم تقاريرها مباشرة إلى الملك. ويتمتع محققو الهيئة بالحصانة القضائية، نظرا لوضعهم الخاص، ولا يجوز إخضاعهم للمساءلة، أثناء ممارسة واجباتهم، إلا وفقا لقواعد وإجراءات خاصة.
- ٣٥- وفي إسبانيا، يدير مكتب مكافحة الاحتيال في كاتالونيا ميزانيته بصورة مستقلة ذاتيا.
- ٣٦- وفي كرواتيا، أنشئت لجنة تسوية حالات تضارب المصالح بوصفها هيئة حكومية دائمة تتمتع بالإدارة الذاتية والاستقلالية. ولا يجوز أن يكون رئيس اللجنة وأعضاؤها من المنتسبين إلى أي حزب سياسي خلال السنوات الخمس التي تسبق موعد تقديم طلبات ترشحهم إلى اللجنة، ويجب أن يكونوا

معينين للعمل فيها بصفة دائمة. ويُنتخب المفوض الإعلامي عقب دعوة عامة يصدرها البرلمان، ولا يجوز عزله أو احتجازه أو معاقبته على التعبير عن آرائه واتخاذ إجراءات في إطار مهامه.

٣٧- وفي بوتان، يعين الملك رئيس لجنة مكافحة الفساد ومفوضيها الاثنین لفترة محددة يكفلها الدستور مدتها خمس سنوات، بناء على قائمة بالمرشحين يشترك في تقديمها رئيس الوزراء، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس المجلس الوطني (الهيئة التشريعية العليا)، وزعيم حزب المعارضة.

٣٨- وفي الصين، يضمن قانون الإشراف أن تمارس لجنة الإشراف الوطنية سلطة الإشراف بصورة مستقلة، وفقاً للقانون، وألا تخضع لتدخل من أي هيئة إدارية أو فئة اجتماعية أو فرد. وتتألف المفوضية من مدير وعدة نواب للمدير وعدة أعضاء. وينتخب المؤتمر الشعبي الوطني مدير اللجنة، في حين يُعين نواب المدير وأعضاء اللجنة أو يعزلون بناء على اقتراح مقدم من مديرها إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني.

٣٩- وفي إندونيسيا، يُعين أعضاء لجنة القضاء على الفساد من خلال عملية اختيار معقدة ينظمها القانون. وتشارك في هذه العملية لجنة اختيار تنشئها الحكومة، وتشمل عملية توظيف مفتوحة تتيح للمجتمع المدني فرصة التعليق على مدى ملاءمة المرشحين، وموافقة البرلمان عليهم في نهاية المطاف. وفي عام ٢٠١٩، أنشئ مجلس للإشراف عينه رئيس البلد لكي يتولى الإشراف على أنشطة اللجنة.

٤٠- وفي مصر، يكفل الدستور الأمن الوظيفي لرؤساء الهيئات المستقلة والسلطات الرقابية التنظيمية. ويشمل ذلك هيئات مختلفة لمكافحة الفساد، مثل الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية.

٤١- وفي هولندا، يعين مجلس النواب أمين المظالم الوطني ونائب أمين المظالم الوطني لولاية مدتها ست سنوات. وتتم التعيينات في أعقاب الإعلان عن شغور الوظائف المعنية، واتخاذ لجنة الاختيار ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن. وتتألف اللجنة من نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة العليا ورئيس ديوان مراجعة الحسابات.

٤٢- وفي إسبانيا، ينتخب البرلمان رئيس مكتب مكافحة الاحتيال في كاتالونيا لولاية مدتها تسع سنوات. وينتخب رئيس مكتب منع ومكافحة الفساد في جزر البليار بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات في برلمان جزر البليار. ويُرشح أعضاء مجلس مراجعة الحسابات في غاليسيا لولاية مدتها ست سنوات.

٤٣- أما في الولايات المتحدة، فمكتب مساءلة الحكومة هو وكالة مستقلة غير متحيزة تعمل لصالح الكونغرس، وهو الهيئة التشريعية في البلد. وينظر المكتب في كيفية إنفاق الحكومة الاتحادية لأموال دافعي الضرائب. ويعين الرئيس المراقب المالي العام لفترة مدتها ١٥ عاماً، من بين قائمة المرشحين التي يقترحها الكونغرس.

٤٤- وفي بوتان، لا تعتمد لجنة مكافحة الفساد على مكتب المدعي العام في مباشرة الملاحقة القضائية، التي يجوز للجنة مباشرتها إذا لم يتخذ مكتب المدعي العام ما يلزم من خطوات إضافية بشأن القضايا المحالة إليه.

٤٥- وفي المغرب، يجري العمل على صوغ مشروع قانون يهدف إلى تعزيز سلطات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها. ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز الدور التنسيقي الذي تضطلع به الهيئة، وهو يضمن إشراكها في صوغ التشريعات، وينص على اضطلاعها بدور استشاري إلزامي، ويمنح تقاريرها المكتوبة قوة إثباتية، ويسمح للمبلغين بتقديم البلاغات دون الكشف عن الهوية، ويمنح الموظفين صلاحيات للكشف عن الفساد.

٤٦- وفي باراغواي، يجري العمل على صوغ قانون يهدف إلى تعزيز سلطات الأمانة الوطنية لمكافحة الفساد من أجل منع الفساد ومكافحته، وذلك من خلال زيادة قدرة الأمانة على الاضطلاع بالتحقيقات.

٤٧- وفي صربيا، اعتمد قانون بشأن منع الفساد في أيار/مايو ٢٠١٩، وسيدخل حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وسيوسّع القانون إلى حد كبير من نطاق سلطات وكالة مكافحة الفساد ويعزز استقلاليتها، على نحو يكمل اختصاصاتها القائمة في مجالات المنع والمراقبة والإشراف.

٢- الموظفون المتخصصون والتدريب

٤٨- في بوتان، واجهت لجنة مكافحة الفساد صعوبات في توظيف مهنيين تتوافر لديهم المهارات اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، شكل استبقاء الموظفين الموجودين تحدياً بالنسبة لها. ونتيجة لذلك، ظلت اللجنة تعاني من نقص عدد الموظفين لبعض الوقت، ولكنها تتوقع تحقيق القوام المخطط له من الموظفين، الذي يبلغ ١٥٢ موظفاً، في عام ٢٠٢٠. واستفاد موظفو اللجنة من ٥٩ نشاطاً لبناء القدرات في عام ٢٠١٩، كان معظمها ممولاً من جانب الحكومة وشركاء إنمائيين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب. وعلى الرغم من هذه الجهود، ذكرت اللجنة أنها تواجه تحديات فيما يتعلق بتوفير ما تحتاج إليه من برامج متخصصة لتنمية القدرات، بسبب انسحاب العديد من الشركاء الإنمائيين.

٤٩- وفي بوتسوانا، أنشأت مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية في عام ٢٠١٩ وحدة لمكافحة غسل الأموال، وزودتها بموظفين متخصصين في القضايا المعقدة، بهدف التصدي لغسل الأموال وما يتصل به من جرائم. وبالإضافة إلى ذلك، وظفت المديرية مسؤولين محنكين في مجالات مثل الهندسة المالية والمحاسبة وإدارة المخاطر وضمان الجودة والرصد والتقييم. وتوفر المديرية التدريب أثناء العمل لموظفيها، وتستخدم مركز مكافحة الفساد في الكومنولث الأفريقي لأغراض التدريب.

٥٠- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نظمت الهيئة العليا للحوكمة الرشيدة حلقات عمل مختلفة لتدريب موظفيها على القانون المنشئ للهيئة، وعلى مفهوم الحوكمة الرشيدة، وعلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٥١- وفي شيلي، يوجد أكثر من ٢ ٠٠٠ موظف تحت تصرف المراقب المالي العام للجمهورية، وهم يتلقون تدريباً مستمراً تقدمه إدارة مخصصة لبناء القدرات (نُظِّم أكثر من ٢٠٠ نشاط لبناء القدرات في عام ٢٠١٩).

٥٢- وفي الصين، تتولى لجنة الإشراف الوطنية، بالتعاون مع الأكاديمية الصينية للتفتيش والإشراف التأديبيين، وضع البرامج التدريبية لفائدة موظفي اللجنة. وهذه البرامج مصممة بهدف تعريف الموظفين بعمليات الإشراف، وتنمية معرفتهم بالقوانين واللوائح التنظيمية الرقابية والسياسات العامة وإجراءات العمل، وتعزيز قدرة المحققين على جمع الأدلة.

٥٣- وفي مصر، أنشئت أكاديمية تابعة لهيئة الرقابة الإدارية بالتزامن مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. وتقدم الأكاديمية دورات متخصصة لموظفي هيئات مكافحة الفساد في مصر، وتهدف إلى تدريب ٥٠٠ من الموظفين المعنيين بمكافحة الفساد بحلول عام ٢٠٢٢.

٥٤- وفي إندونيسيا، أنشأت لجنة القضاء على الفساد مركز التعلُّم في مجال مكافحة الفساد، ليكون بمثابة مركز امتياز للتثقيف وبناء القدرات في مجال مكافحة الفساد، يقدم خدماته للجهات المعنية الوطنية وللشركاء الدوليين. وأنشأت اللجنة أيضاً مركز تبادل المعلومات عن مكافحة الفساد، ليكون بمثابة محفل لتبادل المعلومات بشأن منع الفساد وإنفاذ القانون.

٥٥- وفي المملكة العربية السعودية، أنشأت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مركز تدريب خاصاً بها في مجال مكافحة الفساد يقدم برامج تدريبية، تشمل برامج مقدّمة بالتعاون مع منظمات دولية ذات صلة مثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد والبنك الدولي. وفي عام ٢٠١٩، قدّم المركز ١٠ برامج متخصصة لموظفي الهيئة والوكالات الحكومية ذات الصلة وممثلي مؤسسات مناصرة في بلدان شريكة.

٥٦- وفي صربيا، أنشئت خدمة للتحقيق الجنائي المالي لكي تظطلع بتحليل الوثائق المالية، واستبانة التدفقات المالية، وإسداء المشورة إلى الوكالات الحكومية. وقد أنشئت فرق عمل مشتركة بين الوكالات تُعنى بالتصدي لحالات الفساد المعقدة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت إدارات متخصصة داخل جهاز الشرطة والنيابة العامة والمحاكم لضمان تمتع هيئات مكافحة الفساد بمستوى أعلى من الخبرة الفنية والفعالية.

٥٧- وفي سيراليون، يعمل ١١٧ موظفاً على منع الفساد.

٥٨- وفي إسبانيا، تعيّن الدائرة الوطنية لتنسيق مكافحة الاحتيال موظفيها من خلال إجراءات اختيار تقوم على الجدارة. وتضم هذه الدائرة موظفين متخصصين من ذوي الخبرة في مجال مراجعة الحسابات والمحاسبة. ويتلقى هؤلاء الموظفون التدريب في معهد الدراسات المالية التابع لوزارة المالية. ويتألف مكتب مكافحة الاحتيال في كاتالونيا من فريق متعدد التخصصات يضم محامين واقتصاديين وباحثين سياسيين ومريرين وخبراء في الاتصالات ومهندسين، يعملون من أجل التصدي لمظاهر الفساد المتعددة الجوانب.

٥٩- وفي الولايات المتحدة، يتمتع مجلس المفتشين العامين المعني بالنزاهة والكفاءة بالاستقلالية، وقد أنشئ ضمن السلطة التنفيذية بهدف تعزيز النزاهة والفعالية في طائفة متنوعة من الوكالات الحكومية. ويساعد المجلس في إعداد قوة عاملة محترفة ومدربة تدريباً جيداً وذات مهارات عالية في مكاتب المفتشين العامين. ومكتب الأخلاقيات الحكومية مؤسسة أخرى تُعنى بمنع الفساد، تضم ٧٠ موظفاً متفرغاً، بمن فيهم خبراء في مجال إقرار الذمة المالية، وإدارة برامج الأخلاقيات، والأخلاقيات في مجال القانون والسياسة العامة. وقد اعتمد المكتب خطة لتنمية قدرات الموظفين تهدف إلى توفير التعليم والتدريب المناسبين.

٣- الموارد المالية والمادية

٦٠- في بوتان، تبلغ الميزانية السنوية للجنة مكافحة الفساد نحو مليوني دولار. وقد زادت الميزانية بنسبة ٦,٥ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وقد غادر معظم الشركاء الإنمائيين البلد تدريجياً، وتلقى معظم برامج النزاهة ومكافحة الفساد الدعم الآن من الحكومة.

٦١- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يتمثل أحد التحديات الرئيسية المبلّغ عنها في الافتقار إلى الهياكل الأساسية والموارد المالية، إضافة إلى حالة من انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد. ولا يوجد لدى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد مبنى خاص بها، بل مكتب صغير فقط داخل مكتب رئيس الوزراء، يُستخدم كقاعة للاجتماعات وكحيز مخصص للمكاتب على حد سواء. ولا توجد مخصصات محددة في الميزانية لأنشطة اللجنة. ولا يتقاضى أعضاؤها أجراً، كما أنهم لا يحصلون على أي مكافآت.

٦٢- وبالمثل، على الرغم من أن الأموال تُخصّص رسمياً لهيئات مكافحة الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فالمخصصات لا تُصرف في بعض الأحيان.

٦٣- وفي شيلي، توجد تحت تصرف المراقب المالي العام للجمهورية بنايات عديدة في جميع أنحاء البلد، أنشئت العديد منها في السنوات العشر الماضية، وزوّدت بمعدات ومرافق حديثة.

٦٤- وفي إندونيسيا، ظلّت ميزانية لجنة القضاء على الفساد مستقرة نسبياً على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث مثلت نحو ٠,٠٣٨ في المائة من الميزانية الوطنية. وتتمتع اللجنة بالاستقلال المالي في إدارة مخصصاتها من الميزانية، وتخضع حساباتها للمراجعة من قبل مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا.

٦٥- وفي لبنان، يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات المسؤولة عن منع الفساد ومكافحته في نقص الموارد المالية. ونتيجة لذلك، تعتمد الدولة على الدعم المقدم من الجهات المانحة.

٦٦- وفي هولندا، تتباين الميزانيات السنوية المخصصة لوكالات مكافحة الفساد، حيث يحصل ديوان مراجعة الحسابات على ميزانية تتجاوز ٣١ مليون يورو، ويحصل أمين المظالم الوطني على

ميزانية تتجاوز ١٨ مليون يورو، في حين تحصل الهيئة المعنية بالمبلغين على ميزانية قدرها ٣ ملايين يورو.

٤- التعاون الوطني والدولي

٦٧- في بوتان، تعمل لجنة مكافحة الفساد على نحو وثيق مع وزارة التعليم ومؤسسات التعليم العالي من أجل تعزيز النزاهة وتغيير السلوك بهدف مكافحة الفساد في أوساط الأجيال الشابة. وقد أنشأت المدارس نوادي للنزاهة، كما أعدت نماط تعليمية خاصة بهذا الموضوع. وتحيل الهيئة الملكية لمراجعة الحسابات ولجنة مكافحة الفساد القضايا إلى بعضهما البعض بانتظام. وقد تشمل هذه الإحالات المخالفات التي لوحظت أثناء عمليات مراجعة الحسابات والشكاوى التي تتلقاها اللجنة. وتجتمع هيئتا مكافحة الفساد هاتين مرتين سنويا لمتابعة واستعراض حالة الملفات المحالة من كل منهما.

٦٨- وفي مصر، يوجد عدد من هيئات مكافحة الفساد، وهي: هيئات الرقابة الداخلية في القطاع العام، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئات الرقابة المالية، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والنيابة الإدارية، وإدارة الكسب غير المشروع، والإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وهيئة الأمن القومي، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، والهيئة العامة للرقابة المالية، وهيئة الرقابة الإدارية. وبغية تنسيق العمل بين هذه الهيئات المختلفة، أنشئت في عام ٢٠١٠ اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد. وتكتمل كيانات أخرى جهود التنسيق التي تبذلها اللجنة فيما يتصل بمسائل محددة. وهذه الكيانات هي: اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيقية الوطنية لمنع ومكافحة الفساد، وهيئة الخبراء، ولجنة استرداد أراضي الدولة ومستحقاتها، واللجنة الوطنية التنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واللجنة الوطنية التنسيقية لاسترداد الأموال والأصول، واللجنة العليا للإصلاح التشريعي.

٦٩- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وبهدف تنسيق الجهود الوطنية، أنشأت الهيئة العليا للحكومة الرشيدة أربع لجان متخصصة ذات تركيز مواضيعي على مسائل محددة مثل الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها، والمحسوبة، والمحابة، والإدارة المتحيزة في القطاع العام.

٧٠- وفي إندونيسيا، تتعاون لجنة القضاء على الفساد على نحو وثيق مع وزارة جهاز الدولة والإصلاح البيروقراطي ولجنة الانتخابات لضمان امتثال الموظفين العموميين لالتزاماتهم المتعلقة بإقرار الذمة المالية. وأفيد بأن هذا الأمر شكل عاملا رئيسيا في نجاح نظام إقرار الذمة. وقد وضعت الوزارة شرطا يقضي بأن يقدم الموظفون العموميون إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم إلى لجنة القضاء على الفساد قبل ترقيتهم إلى مناصب أخرى أو تناوبهم عليها. وبالمثل، تشترط لجنة الانتخابات أن يقدم جميع المرشحين للانتخابات إقرارات الذمة المالية. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تحسين الامتثال للتدابير المتعلقة بإقرار الذمة المالية في هذا البلد.

- ٧١- وفي لبنان، سيتم مشروع قانون إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد الصلاحيات اللازمة لهذه اللجنة لتنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة.
- ٧٢- وفي باراغواي، تتولى شبكة مشتركة بين المؤسسات تُعنى بالشفافية ومكافحة الفساد مسؤولية تنسيق السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.
- ٧٣- وفي الولايات المتحدة، ينص قانون تمكين المفتش العام لسنة ٢٠١٦ على أن للمفتشين العاملين الاتحاديين الحق في الوصول على نحو كامل وفوري إلى سجلات الوكالات، وهو ما يبدد أي شك بشأن ما إذا كانت الوكالات محولة قانوناً حق الكشف للمفتشين العاملين عن أي معلومات قد تكون حساسة. ونتيجة لذلك، يستطيع المفتشون العامون إجراء عمليات مراجعة الحسابات والاستعراضات والتحقيقات بطريقة مستقلة وفعالة.
- ٧٤- وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، تساهم ١٩ مؤسسة في مكافحة الفساد. وتضطلع بالتنسيق على الصعيد الوطني هيئات مثل الفرع التنفيذي في الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- ٧٥- وفي بوتسوانا، يسمح قانون مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية، بصيغته المعدلة في عام ٢٠١٨، لمديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية بتبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج.
- ٧٦- وفي بوتان، أبرمت لجنة مكافحة الفساد مذكرات تفاهم ثنائية مع سلطات مختلفة معنية بمكافحة الفساد في المنطقة. وتضطلع اللجنة أيضاً بدور فاعل في المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف المعنية بمكافحة الفساد. ويجري العمل على صوغ مشروع قانون بشأن المساعدة القانونية المتبادلة يهدف إلى الموازنة بين تشريعات بوتان والاتفاقية.
- ٧٧- وفي الصين، تتولى لجنة الإشراف الوطنية مسؤولية التخطيط والتنسيق فيما يتصل بالتعاون الدولي مع البلدان والمناطق الأخرى والمنظمات الدولية في مجال مكافحة الفساد، بشأن جملة أمور منها تنفيذ المعاهدات الدولية لمكافحة الفساد.
- ٧٨- وانضمت الهيئة الوطنية المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها إلى الشبكة الدولية لهيئات مكافحة الفساد خلال الاجتماع الرابع للشبكة الذي عُقد في تونس العاصمة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. وتهدف هذه الشبكة، التي أنشئت بدعم من مجلس أوروبا، إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد، وتبادل الممارسات الجيدة فيما بين هيئات مكافحة الفساد المكلفة بولايات في هذا المجال.
- ٧٩- ووقعت جمهورية فنزويلا البوليفارية العديد من المعاهدات الثنائية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة بهدف تيسير التعاون، بما في ذلك في قضايا الفساد.

٥- الرصد والتقييم

- ٨٠- في بوتان، تلقت لجنة مكافحة الفساد أكثر من ٨٠٠ ٥ شكاوى منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦. ويتراوح عدد الشكاوى بين ٣٠٠ و ٤٠٠ شكاوى في السنة، بمتوسط يبلغ

٣٥ شكوى شهرية، دون تغيير كبير، وهو ما يشير إلى استمرار الثقة في فعالية هذه المؤسسة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، بلغ المتوسط السنوي لعدد القضايا الموجودة قيد التحقيق نحو ٥٠ قضية.

٨١- وفي بوتسوانا، أنشأت مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية وحدة للرصد والتقييم بغية تحسين الأداء وتحقيق نتائج من حيث التنظيم. ويتمثل هدف هذه الوحدة في تحسين إدارة النواتج والنتائج والآثار.

٨٢- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتولى المرصد المعني بمراقبة الفساد والأخلاقيات المهنية والوحدة الوطنية للاستخبارات المالية جمع الإحصاءات عن عدد القضايا التي عولجت وأُحيلت إلى نظام العدالة.

٨٣- وفي الولايات المتحدة، يتولى مكتب الأخلاقيات الحكومية مسؤولية البرامج اللامركزية المتعلقة بالأخلاقيات، التي تعمل من خلال ١٣٠ وكالة من وكالات السلطة التنفيذية لمنع تضارب المصالح وضمان الامتثال للعمليات الخاصة بإقرار الذمة المالية. ويضم المكتب شعبة للامتثال تستعرض بانتظام بانتظام برامج الأخلاقيات في الوكالات من أجل تحديد مواطن القوة والضعف فيها.

٦- الإجراءات والضوابط الداخلية

٨٤- في النمسا، استحدث المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد، بغية تعزيز فعاليته، نظاماً داخلية لإدارة المخاطر والامتثال، وضوابط داخلية، وعمليات للتحقق من الجودة، وتقييمات لأنشطته المتعلقة بمنع الفساد.

٨٥- وفي بوتان، يسترشد جميع موظفي لجنة مكافحة الفساد بمدونة لقواعد السلوك الأخلاقي تنص على أنه يجب على جميع الموظفين أن يُبرهنوا على تميزهم المهني؛ وأن يؤديوا واجباتهم دون خوف أو تودد، أو تحيز أو سوء نية، مع تجنب جميع أشكال التمييز؛ وأن يحافظوا على أعلى درجات السرية؛ وأن يتحلوا بالأدب وضبط النفس في أقوالهم وأفعالهم؛ وألا يستغلوا سلطتهم ومناصبهم للحصول على مزايا غير مستحقة.

٨٦- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استحدثت الهيئة العليا للحكومة الرشيدة قواعد وإجراءات داخلية واعتمدها.

٨٧- وفي شيلي، يجري المراقب المالي العام للجمهورية مراجعات داخلية للحسابات تُتاح بشفافية على موقعه الشبكي. واعتمد مكتب المدعي العام مدونة لقواعد السلوك، وأنشأ مكتباً للمساعدة في المسائل الأخلاقية وموقعا شبكيا يتضمن معلومات توفر قناة إبلاغ آمنة وسرية للمبلغين.

٨٨- وفي الصين، أنشأت لجنة الإشراف الوطنية هيئات للرقابة الداخلية مكلفة بالإشراف على أداء الموظفين. كما ينص قانون الإشراف صراحة على أن الموظفين يجب أن يكونوا نموذجاً يُقتدى

به في الامتثال للدستور والقوانين، وأن يُخلصوا لعملهم، وأن ينفذوا القانون بحيادية، وأن يتسموا بالنزاهة والاستقامة، وألا يفصحوا عن معلومات سرية، وأن يتمتعوا بالكفاءة، وأن يقبلوا الرقابة بضمير يقظ.

٨٩- وفي إندونيسيا، وضعت لجنة القضاء على الفساد مدونة أخلاقيات صارمة لفائدة أعضائها وموظفيها. ويُعاقب موظفوها الذين يدانون بارتكاب جرائم فساد أمام المحكمة بالسجن لمدد أطول.

٩٠- وفي صربيا، اعتمدت وكالة مكافحة الفساد إجراءات قائمة على الجدارة في ترقية الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا واجتذاب الموظفين الجدد. وتخضع العمليات والإجراءات الداخلية المطبقة في الوكالة للتحليل والتبسيط بصورة دورية، بهدف تجنب التكرار وتحسين كفاءة الموظفين.

٧- حماية المبلغين

٩١- في بوتسوانا، يكلف قانون الإبلاغ عن المخالفات هيئات مكافحة الفساد بأن تكفل بفعالية تنفيذ عمليات إقرار الذمة المالية بغية مساعدة مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية وسائر الجهات المعنية على تحقيق أهدافها.

٩٢- وفي شيلي، أنشأ المراقب المالي العام للجمهورية منصة إلكترونية خاصة بالمبلغين تتيح للمستخدمين إمكانية الإبلاغ عن المخالفات التي يرتكبها الموظفون العموميون. ولا يكشف عن هوية المبلغين. وقد ازداد عدد البلاغات من حوالي ٢ ٥٠٠ بلاغ في عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢٠ ٠٠٠ بلاغ في عام ٢٠١٩، وهي زيادة كبيرة تشير إلى مدى الثقة التي تحظى بها هذه المؤسسة.

٩٣- وفي كرواتيا، سُنَّ قانون لحماية المبلغين في شباط/فبراير ٢٠١٩، ودخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٩. ويكلف هذا القانون أمين المظالم بحماية المبلغين.

٩٤- وفي مصر، أنشئت عدة نظم لمساعدة موظفي الخدمة المدنية والمواطنين على إبلاغ السلطات المعنية عن أعمال الفساد. وتشمل هذه النظم، التي أنشئت في جميع الهيئات التنظيمية وبعض الإدارات العمومية، خطوطا هاتفية مباشرة ومواقع إلكترونية وشبكات للتواصل الاجتماعي وأرقاما للفاكس وهواتف محمولة، فضلا عن مكاتب مخصصة معروفة باسم "مكاتب استقبال الشكاوى" أو "مكاتب خدمة المواطنين".

٩٥- وفي إندونيسيا، يوجد لدى لجنة القضاء على الفساد نظام للإبلاغ يتيح تقديم البلاغات عن الفساد دون الكشف عن الهوية.

٩٦- وفي المملكة العربية السعودية، يتضمن مرسوم ملكي صدر في أيار/مايو ٢٠١٨ تدابير وأحكاما لتوفير الحماية من الانتقام للموظفين العموميين الذين يبلغون عن أعمال فساد مالي

وإداري. وبالإضافة إلى ذلك، تضم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وحدة معنية بالمبلغين، ترصد أمورا منها تنفيذ الأوامر ذات الصلة.

٩٧- وفي صربيا، اعتمد في عام ٢٠١٤ قانون بشأن حماية المبلغين، وأعدت حملة توعية بعنوان "أبلغ عن الفساد" بهدف تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن المخالفات.

٩٨- وفي إسبانيا، أنشأ مكتب مكافحة الاحتيال في كاتالونيا صندوق بريد لتلقي البلاغات المجهولة المصدر، وهو يستخدم تكنولوجيا جديدة لضمان السرية التامة للاتصالات من أجل حماية المبلغين.^(٣) ويجوز لوكالة مكافحة الاحتيال في فالنسيا أن تفرض غرامات تصل إلى ٤٠٠.٠٠٠ يورو على الأشخاص الذين يعرقلون حياة المبلغين على الصعيد المهني أو الشخصي، أو يرفضون التعاون، أو يقوضون أعمال الوكالة.

٩٩- وفي الولايات المتحدة، يؤدي مكتب المستشار الخاص دور قناة يمكن للموظفين الاتحاديين استخدامها للإبلاغ عن المخالفات التي ترتكبها الحكومة. ويجوز للمكتب أن يحيل هذه البلاغات إلى السلطة المختصة للتحقيق فيها، أو أن يقترح إجراءات تصحيحية.

٨- التواصل وإشراك الجمهور

١٠٠- في بوتسوانا، أقامت مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال اتفاقات رسمية ومذكرات تفاهم بهدف توسيع نطاق مشاركة المجتمعات المحلية في مكافحة الفساد.

١٠١- وفي بوتان، تُعتبر مكافحة الفساد مسؤولية جماعية. وينص الدستور على أن "من واجب كل شخص إعلاء شأن العدالة ومكافحة الفساد". وتنفذ بانتظام برامج لإذكاء الوعي والتنقيف تستهدف فئات مختلفة من الجماهير على الصعيدين المحلي والوطني. ويجري أيضا عقد عدد متزايد من الدورات التدريبية المواضيعية القطاعية لفائدة فئات تشمل، على سبيل المثال، موظفي الموارد البشرية، والمهندسين، والموظفين القضائيين، وموظفي الشؤون المالية والشراء، وموظفي الحكومات المحلية، وخبراء الطاقة الكهربائية والخبراء الماليين.

١٠٢- وفي شيلي، يتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية للمراقب المالي العام للجمهورية في إذكاء وعي المواطنين بعمله، بغية التعريف به باعتباره مؤسسة مستقلة، وهو ما يكفل الاستخدام الجيد للموارد العمومية. وتحقيقا لهذا الغرض، أنشأ المراقب المالي العام وحدة معنية بوسائل التواصل الاجتماعي، مسؤولة عن تبادل المعلومات عن عمليات مراجعة الحسابات التي تضطلع بها المؤسسة وإنجازاتها. وازداد عدد المتابعين من حوالي ٢٠.٠٠٠ متابع في آذار/مارس ٢٠١٨ إلى

(٣) يستخدم المكتب المتصفح "تور" (Tor) (www.torproject.org/) لضمان عدم الكشف عن الهوية.

أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ متابع في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. كما يشرك مكتب المراقب المالي العام منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أنشطته.

١٠٣- وفي إندونيسيا، تعمل لجنة القضاء على الفساد على إشراك المجتمعات المحلية في عملها، بغية غرس قيمة النزاهة في جميع قطاعات المجتمع. وقد أقامت اللجنة شراكات مع حركات وفعاليات مختلفة، مثل حركة "أنا، نساء ضد الفساد"، وحركة "الأشخاص ذوو الإعاقة من أجل مكافحة الفساد"، في باندونغ، ومهرجان أفلام مكافحة الفساد.

١٠٤- وفي المملكة العربية السعودية، يشتمل نظام الإبلاغ على تسع قنوات تعمل على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، بما في ذلك من خلال تطبيق للهواتف المحمولة وخط على تطبيق "واتساب" (WhatsApp). وتتعاون هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مع ١٢ كيانا حكوميا في إطار برنامج لمشاركة المجتمعات المحلية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ودعمت إنشاء ٤٩ ناديا للنزاهة في الجامعات العامة والخاصة والكليات العسكرية بهدف غرس مبادئ النزاهة والشفافية لدى الطلاب.

٩- التكنولوجيا

١٠٥- في إندونيسيا، استحدثت لجنة القضاء على الفساد نظاما إلكترونيا لإدارة إقرارات الذمة المالية. وتُقدّم هذه الإقرارات سنويا، وكذلك عند تولي المناصب وعند تركها. ويستخدم ٩٠ في المائة من مقدمي إقرارات الذمة النظام الإلكتروني لتقديمها. وتضطلع اللجنة بعمليات التحقق من خلال إقامة روابط مع قواعد البيانات والعمليات المؤتمتة الأخرى. وينشر عبر شبكة الإنترنت ملخص للإقرارات بهدف إتاحة إمكانية لعامة الناس للاطلاع عليه.

١٠٦- وفي باراغواي، أنشأت الأمانة الوطنية لمكافحة الفساد بوابة بيانات مفتوحة تتضمن معلومات عن عدد الشكاوى الواردة، وعدد القضايا التي أفضت إلى اتخاذ إجراءات إدارية وتأديبية، وعدد القضايا الموجودة قيد التحقيق، وعدد القضايا المحالة إلى النيابة العامة.

١٠٧- وفي المملكة العربية السعودية، استحدثت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تطبيقا محمولا مرتبطا بأداة تقيس مستوى شفافية الخدمات التي تقدمها الوكالات.

١٠٨- وفي صربيا، تعمل وكالة مكافحة الفساد على تعزيز هياكلها الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وصوغ استراتيجية لتطوير تكنولوجيا المعلومات.

١٠٩- وفي الإمارات العربية المتحدة، يشجع ديوان المحاسبة هيئات مكافحة الفساد على اعتماد وسائل وأدوات مبتكرة للاضطلاع بمهامها. بمزيد من الفعالية والكفاءة باستخدام التكنولوجيا.

١٠ - التوجه نحو خدمة الجهات المتعامل معها

١١٠ - في شيلي، اعتمد مكتب المدعي العام خطة استراتيجية تسعى إلى تعزيز كفاءة عمله، بأساليب منها مثلاً إشراك الضحايا والشهود في الإجراءات الجنائية باعتبارهم جهات فاعلة رئيسية لها حقوق، والتركيز على تقديم خدمات جيدة للمتعاملين مع المكتب.

١١١ - وفي صربيا، دخل قانون جديد بشأن "ممارسة الضغط" حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٩. وقد أشادت به مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا باعتباره قانوناً مبتكراً وحديثاً لتنظيم أنشطة الضغط. ولدى وكالة مكافحة الفساد سجل لجماعات الضغط والكيانات القانونية التي تمارس الضغط. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الوكالة مدونة قواعد سلوك للمشركين في ممارسة الضغط، وكتاب قواعد يتناول شكل ومحتوى استمارات الطلب والإشعارات والسجلات، وبرنامجاً تدريبياً لجماعات الضغط. وقد نظمت الوكالة ثلاث دورات تدريبية لفائدة جماعات الضغط استفاد منها ٤٦ مشاركاً.

١١ - البيئة التمكينية

١١٢ - لا تعمل هيئات مكافحة الفساد أبداً في فراغ. إذ تعتمد فعاليتها أيضاً على السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويكتسي الالتزام بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد أهمية بالغة. وهناك عوامل يُرى أنها تساهم في تهيئة بيئة تمكينية لهيئات مكافحة الفساد، منها دفع أجور لاثقة لموظفي الخدمة المدنية، وحلّ سلطة الملاحقة القضائية من الفساد، واستقلالية السلطة القضائية، ووجود إدارة عمومية شفافة وخاضعة للمساءلة، وحرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد والحصول عليها ونشرها، ومشاركة المجتمع في منع الفساد ومكافحته.

١١٣ - وفي بوتسوانا، تعهدّ رئيس البلد بمكافحة الفساد، وحثّ هيئات مكافحة الفساد على تعزيز استراتيجياتها وجهودها. وتأتي مكافحة الفساد في المرتبة الثانية، بعد إيجاد فرص العمل، ضمن قائمة المجالات ذات الأولوية التي وضعها الرئيس. وبناء على ذلك، أُحيلت عدد من القضايا البارزة إلى المحاكم.

١٢ - مصادرة الموجودات

١١٤ - في بوتسوانا، أنشأت مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية وحدة لمصادرة الموجودات، بعد دخول قانون عائدات الجريمة وأدواتها حيز النفاذ في عام ٢٠١٤. وقد استحدث هذا القانون مصادرة الموجودات دون الاستناد إلى إدانة، وهو ما يتيح حجز عائدات الجريمة ومصادرتها دون الحاجة إلى إدانة جنائية. كما أنشئ مكتب للحارس القضائي، وصندوق استئماني خاص بالموجودات المصادرة.

جيم - مؤشرات الأداء

١١٥- في كثير من الأحيان، يعتمد تقييم هيئات مكافحة الفساد على مؤشرات تتعلق بالنواتج، مثل عدد القوانين والسياسات التي استُعرضت، أو عدد التحقيقات التي أُجريت، أو عدد الملاحقات القضائية التي استُهلكت. ورغم ما لذلك من أهمية في إظهار ما إذا كانت هيئة من هيئات مكافحة الفساد تضطلع بأنشطة معينة أم لا، فإنه لا يكون دائما جازما عندما يتعلق الأمر بأثر تلك التدابير وفعاليتها. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم جمع البيانات بطريقة منتظمة ومنهجية، لكي يتسنى استخدامها كمقياس مرجعي للتقدم المحرز.

١١٦- وفي بوتان، يتمثل أحد مجالات النتائج الرئيسية الوطنية المتضمنة في خطتي التنمية الخماسيتين الماضيتين في "الحد من الفساد". وبناء على ذلك، وُضعت الاستراتيجية الوطنية للتراثة ومكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٣) بالتشاور مع الجهات الوطنية المعنية.

١١٧- وفي الصين، وعقب إنشاء لجنة الإشراف الوطنية في عام ٢٠١٨، نُشرت بانتظام أرقام من قبيل عدد التحقيقات التي أُجريت، وعدد المجرمين الذين أُلقي القبض عليهم، وحجم الموجودات التي استُردت، وعدد الموظفين العموميين الهاربين الذين أُلقي القبض عليهم.

١١٨- وفي مصر، تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ مؤشرات أداء رئيسية خاصة بكل هدف. وتصدر أمانة اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الوطنية لمنع ومكافحة الفساد تقارير سنوية عن الأداء في ضوء تلك المؤشرات.

١١٩- وفي موريشيوس، نظّمت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد على مدى يومين من أيار/ مايو ٢٠١٨ مؤتمرا إقليميا بشأن فعالية الجهود التي تبذلها هيئات مكافحة الفساد و وحدات الاستخبارات المالية من أجل التصدي للفساد وغسل الأموال في أفريقيا. وفي البيان الصادر عن المؤتمر، دعا المشاركون إلى وضع مجموعة من المؤشرات الشاملة والموثوقة والموضوعية لتقييم الفعالية وقياسها، بغية توفير الإرشاد لهيئات مكافحة الفساد. وشدّدت موريشيوس على أهمية تجاوز الامتثال التقني للمعايير الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، من أجل الوصول إلى تقييم مدى فعالية الصكوك القانونية والمؤسسية في تحقيق النتائج المتوقعة فيما يتصل بالحد من الفساد وتقليصه إلى الحد الأدنى.

١٢٠- وفي المملكة العربية السعودية، استُحدثت منصة لقواعد البيانات الوطنية بغية تقييم أداء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وفعاليتها عملها. وتستخدم هذه المنصة أدوات مختلفة، مثل التقارير والإحصاءات الخاصة بوكالات إنفاذ القانون، والبيانات المصنّفة التي تجمع من خلال آلية للإبلاغ، والمنصة القضائية المعنية بقضايا الفساد المالي والإداري، والدراسات والإحصاءات، ومؤشر إدراك التزاهة الوطني، إضافة إلى أداة لقياس مستوى شفافية الخدمات التي تقدمها الوكالات.

١٢١- وفي صربيا، يجري تبادل المعلومات سنويا مع المفوضية الأوروبية بشأن ما يلي: الإحصاءات المتعلقة بالتحقيقات الجنائية في جرائم الفساد والتحقيقات المالية؛ والبيانات المتعلقة بالمتلكات المصادرة في قضايا جرائم الفساد، والمعلومات المتعلقة بالأحكام القضائية النهائية

الصادرة؛ والإحصاءات المتعلقة بآليات منع الفساد، مثل إقرارات الذمة المالية والتصريحات المتعلقة بالدخل والتحقق منها، وحالات تضارب المصالح، ومراقبة تمويل الأنشطة السياسية.

١٢٢- وفي الإمارات العربية المتحدة، يعتبر ديوان المحاسبة أن من الممكن تقييم هيئات مكافحة الفساد بناء على مجموعة من المبادئ، مثل مبادئ جاكرتا. وأشارت الحكومة إلى أن مؤشرات الفعالية يمكن أن تشمل مساهمات هيئات مكافحة الفساد في تنفيذ الاتفاقية، والاستعراضات القطرية المنجزة في إطار آلية استعراض التنفيذ، وتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

دال- وسائل تقييم الفعالية

١٢٣- تقيم الدول الأطراف فعالية هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد بطرائق مختلفة. وتصدر هيئات عديدة منها تقارير سنوية بشأن ما تظطلع به من أنشطة، وما تحقّقه من إنجازات، وما تواجهه من تحديات، وتقيم فعاليتها ذاتيا على نحو فعال، وتقدم معلومات مفيدة إلى الأطراف الثالثة. وفي كثير من الأحيان، تخضع هذه التقارير لتحليل لجان برلمانية وغيرها من هيئات الرقابة التشريعية. وفي بعض الدول الأطراف، يمكن لرؤساء هيئات مكافحة الفساد مناقشة تلك التقارير السنوية مع الممثلين المنتخبين، وهو ما يتيح فرصة لإجراء تقييم مشترك لفعالية هيئات مكافحة الفساد.

١٢٤- كما أعدت بعض الدول الأطراف دراسات استقصائية وطنية للأسر المعيشية بشأن مكافحة الفساد، أو دعمت إعداد هذه الدراسات، بهدف جمع البيانات عن إدراك المواطنين لوجود الفساد وتجاربهم المتصلة به وتدابير مكافحته في بلدانهم. وفي بعض الأحيان، تسأل هذه الدراسات الاستقصائية المقيمين صراحة عن تجاربهم مع هيئات مختلفة المعنية بمكافحة الفساد أو تصورهم عنها. ويمكن أن توفر هذه البيانات الإحصائية رؤى مفيدة بشأن فعالية هيئات محددة معينة بمكافحة الفساد، خصوصا إذا كانت هذه الدراسات الاستقصائية تُجرى بانتظام وعلى نحو يسمح بالمقارنة وتحديد الاتجاهات.

١٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، تتيح عدة صكوك دولية، مثل آلية استعراض التنفيذ، تقييم فعالية هيئات مكافحة الفساد من خلال النظر في مستوى استقلاليتها، وتوفر الموظفين المتخصصين للعمل بها وقدراتهم، ومواردها المادية.

١٢٦- وتضطلع العديد من الجهات المقدمة للمساعدة التقنية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، بتقييمات لهيئات مكافحة الفساد عند صوغ برامج المساعدة التقنية أو تنفيذها. وكثيرا ما يُطلب من خبراء ومقيمين خارجيين الاضطلاع بهذه التقييمات. ولكي يتمكن هؤلاء الخبراء من تقييم أداء هيئات مكافحة الفساد تقييما سليما، من المهم أن يُلموا بالحقائق السائدة في الميدان، بالإضافة إلى خبرتهم في مجال عملهم.

١٢٧- وأفادت بعض الدول الأطراف، مثل إندونيسيا وسيراليون والنمسا، بأنها لا تزال تعتمد على مؤشرات إدراك وجود الفساد باعتبارها وسيلة من وسائل تقييم أداء هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد. ومع ذلك، طلب المؤتمر في قراره ١٠/٨ إلى المكتب أن يواصل، بالتنسيق مع اللجنة

الإحصائية، وبالتعاون والتشاور الوثيقين مع الدول الأطراف، إجراء مشاورات على مستوى الخبراء بشأن الوقوف على منهجيات إحصائية جديدة وصقل المنهجيات الإحصائية القائمة بشأن مسألة قياس الفساد، من أجل إعداد اقتراحات بشأن وضع إطار شامل وسليم من الناحية العلمية وموضوعي لغرض مساعدة الدول الأطراف، بناء على طلبها، في قياس الفساد، وفقا للاتفاقية.

١- التقارير السنوية لهيئات مكافحة الفساد

١٢٨- في بوتان، تُعدُّ لجنة مكافحة الفساد تقريرا سنويا عن أدائها قصد تقديمه إلى الملك ورئيس الوزراء والبرلمان. ويتضمن التقرير السنوي تقييما لتدخلات اللجنة والدروس المستفادة والتحديات التي صودفت، ويقدم توصيات لتعزيز الفعالية.

١٢٩- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ما فتئت هيئات مكافحة الفساد المختلفة تصدر تقارير سنوية منذ عدة سنوات.

١٣٠- وفي مصر، يصدر الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية تقارير سنوية، تتناول عدة أمور منها فعالية جهود مكافحة الفساد، والجهود الرامية إلى تعزيز الوعي لدى عامة الناس.

١٣١- وفي إندونيسيا، تنشر لجنة القضاء على الفساد تقارير سنوية على موقعها الشبكي، باللغتين الإنكليزية والإندونيسية.

٢- الرقابة من جانب الهيئات التشريعية

١٣٢- في شيلي، يقدم المراقب المالي العام للجمهورية تقارير منتظمة توثق النتائج الرئيسية لعمليات مراجعة الحسابات والمعلومات المجمعة مصنفة حسب القطاع إلى مجلس النواب.

١٣٣- أما في الصين، فلجنة الإشراف الوطنية مسؤولة أمام المؤتمر الشعبي الوطني ولجنته الدائمة، وهما معا يمارسان الرقابة عليها.

١٣٤- وفي كرواتيا، تقدم لجنة تسوية حالات تضارب المصالح والمفوض الإعلامي تقارير سنوية إلى البرلمان.

١٣٥- وفي مصر، يناقش البرلمان تقاريره بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مع موظفي الأمانة الفنية للجنة الفرعية التابعة للجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الفساد، من أجل تحديد الممارسات الجيدة والشواغل الرئيسية.

١٣٦- وفي هولندا، يتولى ديوان مراجعة الحسابات مراجعة إيرادات الإدارة العامة المركزية ونفقاتها، ويقدم تقارير بشأن نتائجه إلى البرلمان مرة واحدة في السنة، في يوم يُعرف باسم "يوم المساءلة".

١٣٧- وفي صربيا، تقدم وكالة مكافحة الفساد تقريرا سنويا عن عملها إلى الجمعية الوطنية في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس من كل عام. وهذا التقرير متاح أيضا على الإنترنت.

١٣٨- وفي إسبانيا، يقدم مكتب مكافحة الاحتيال في كاتالونيا تقريرا سنويا إلى برلمان كاتالونيا يتضمن معلومات مفصلة عن أنشطته ونتائجه؛ وهذا التقرير متاح لعامة الناس للاطلاع عليه.

٣- الدراسات الاستقصائية الوطنية

١٣٩- في بوتان، تضطلع لجنة مكافحة الفساد، منذ عام ٢٠٠٩، بإجراء تقييمات وطنية دورية للتراثة بالتعاون مع المكتب الوطني للإحصاءات. وفي عام ٢٠١٦، اتفق ٥٢ في المائة من المجيبين على أن لجنة مكافحة الفساد تعمل عموما "على نحو جيد جدا". كما أجرت مبادرة الشفافية في بوتان، في العام نفسه، دراسة استقصائية وطنية بشأن مقياس الفساد. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد في هذا البلد، صنّف ٧٢,٣ في المائة من المجيبين العمل الذي تقوم به اللجنة على أنه "جيد إلى حد ما"، في حين رأى ١٦,٦ في المائة منهم أن عملها "جيد جدا". وأجري تقييم وطني آخر للتراثة في نهاية عام ٢٠١٩، ومن المقرر أن تُجرى، في عام ٢٠٢٠، دراسة استقصائية وطنية أخرى بشأن مقياس الفساد، بهدف المتابعة.

١٤٠- وفي مصر، أُجريت دراسة استقصائية لأول مرة في عام ٢٠١٩ بغية قياس مدى إدراك عامة الناس للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد. وقد أُجريت دراسات استقصائية سنوية لدى عامة الناس حول إدراكهم لمدى انتشار الفساد في قطاعات متعددة، وغطت عدة سنوات.

١٤١- وفي سيراليون، أُجريت دراسات استقصائية وطنية عن إدراك وجود الفساد في السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٩.

٤- التقييمات العالمية

١٤٢- كما ذُكر فيما تقدم، عُقد في موريشيوس على مدى يومين من أيار/مايو ٢٠١٨ مؤتمر إقليمي حول موضوع فعالية الجهود التي تبذلها هيئات مكافحة الفساد ووحدات الاستخبارات المالية. وبينما أقر المشاركون بمساهمات آلية استعراض التنفيذ في تقييم امتثال الصكوك القانونية والمؤسسية الوطنية للاتفاقية، اعتبروا أن هذه الآلية ليست كافية لتقييم فعالية جهود هيئات مكافحة الفساد.

١٤٣- وفي بوتان، شاركت لجنة مكافحة الفساد في تقييم أجراه طرف ثالث في عام ٢٠١٥ بهدف تحليل قدرة اللجنة وفعاليتها. وحصلت اللجنة على تقييم "جيذا جدا"، وسجلت درجات عالية في ٧٠ في المائة من المؤشرات المستخدمة، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالاستقلالية والولاية والأساس القانوني والدعم الحكومي والتنسيق فيما بين الوكالات. وسجلت درجات منخفضة من حيث استجابتها للشكاوى المتعلقة بالفساد، بسبب تراكم الشكاوى المؤهلة للتحقيق فيها، ومن حيث استقرار الموظفين، بسبب ارتفاع معدل تبديلهم.

١٤٤- وفي شيلي، شارك المراقب المالي العام للجمهورية في استعراض طوعي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف تقييم مدى كفاءة أنشطته واستبانة المجالات التي تحتاج إلى التحسين.

١٤٥- وفي صربيا، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠١٦ خطة العمل المتعلقة بالفصل ٢٣، في إطار المفاوضات السابقة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أنشئ مجلس لتنفيذ هذه الخطة، يرصد تنفيذ الأنشطة المبيّنة في تلك الوثيقة. وفي عام ٢٠١٨، أُجري تحليل شامل للثغرات القائمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة العمل المتعلقة بالفصل ٢٣، بغية استبانة العقبات التي تعترض التنفيذ الناجح لتدابير مكافحة الفساد. ويتضمن مشروع منقح من خطة العمل المتعلقة بالفصل ٢٣ خطة تنفيذية تتضمن تقييمات للأثر الناتج عن التدابير المنفذة في إطار الاستراتيجيتين الوطنيتين السابقتين لمكافحة الفساد.

١٤٦- وفي سيراليون، يُعتمد على مؤشرات دولية مختلفة للفساد.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٤٧- حدّدت الدول الأطراف عناصر متعددة باعتبارها عوامل هامة تؤثر على فعالية هيئات مكافحة الفساد، وهي تشمل على وجه الخصوص: الاستقلالية، والموظفين المتخصصين والتدريب، والموارد المالية والمادية، والتعاون الوطني والدولي، والرصد والتقييم، والإجراءات والضوابط الداخلية، وحماية المبلّغين، والتواصل وإشراك الجمهور، والتكنولوجيا، والتوجه نحو خدمة الجهات المتعامل معها، والبيئة التمكينية، ونُظُم مصادرة الموجودات. وجميع هذه العناصر هامة، ومن المرجح أن تؤدي إلى تحسين فعالية هيئات مكافحة الفساد إذا ما طبقت بصورة شاملة في الممارسة العملية.

١٤٨- ويمكن لمبادئ جاكرتا والإرشادات التي أُعدت حديثاً من خلال تعليقات كولومبو ذات الصلة أن تساعد الدول الأطراف في تقييم مختلف العناصر المتعلقة بفعالية هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد. ويمكن أن تقود هذه الاستعراضات الدول الأطراف أو هيئات مكافحة الفساد نفسها. ولعل الدول الأطراف تود أيضاً أن تنظر في إيلاء مزيد من الأهمية لمبادئ جاكرتا على الصعيد الدولي.

١٤٩- ويشير تحليل الخلاصات الوافية المنبثقة من آلية استعراض التنفيذ إلى أن العديد من هيئات مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم لا تزال تفتقر إلى الاستقلالية. ومن شأن زيادة استقلالية هذه الهيئات أن تحسن فعاليتها. كما ينبغي النظر في عناصر إضافية، على النحو المذكور أعلاه، من أجل تعزيز الفعالية.

١٥٠- وفي الوقت الحالي، توجد لدى عدد قليل جداً من الدول الأطراف مؤشرات أداء خاصة بهيئاتها المعنية بمكافحة الفساد. وقد اعتمدت بعض الدول الأطراف استراتيجيات وطنية لمكافحة

الفساد، وهي ترصد تنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق بهيئات مكافحة الفساد. غير أن الأداء يُقاس في كثير من الأحيان على مستوى النواتج، ونادرا ما يُقاس على مستوى النتائج أو الأثر.

١٥١- وتوجد حاليا طرائق مختلفة لتقييم فعالية هيئات مكافحة الفساد، وخصوصا التقارير السنوية لهيئات مكافحة الفساد، والرقابة الممارسة من جانب الهيئات التشريعية، والدراسات الاستقصائية الوطنية، والتقييمات الدولية. بيد أنه لا توجد تدابير دولية موافق عليها بتوافق الآراء لتقييم فعالية هيئات مكافحة الفساد. ولعل الفريق العامل يود أن ينظر فيما إذا كان من الممكن والمستصوب استحداث تدابير من هذا القبيل.

١٥٢- وأخيرا، لا يزال جدول الأعمال الرامي إلى تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد بالغ الأهمية لضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية تنفيذا كاملا. وفي نهاية المطاف، يتمثل الهدف من جميع تدابير مكافحة الفساد في الحد من مستويات الفساد. ومن ثم، يرتبط تقييم فعالية تلك التدابير بالقدرة على قياس الفساد. وفي هذا الصدد، لعل الفريق العامل يود أن يقدم المزيد من الإرشادات بشأن استبانة منهجيات جديدة وصقل المنهجيات القائمة فيما يتعلق بمسألة قياس الفساد، من أجل إعداد اقتراحات لوضع إطار شامل وموضوعي وسليم من الناحية العلمية بهدف مساعدة الدول الأطراف، بناء على طلبها، في قياس الفساد، وفقا للاتفاقية.